

آليات التجديد اللغوي من خلال دروس في اللسانيات العامة لفردينان دي سوسير

محمد الغريبي

أستاذ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،
جامعة صفاقس، الجمهورية التونسية

الملخص

يتناول هذا البحث آليات التجديد اللغوي من خلال دروس في اللسانيات العامة لفردينان دي سوسير، وهو يتنزل في إطار الدراسات المعجمية les études lexicologiques الحديثة.

وقد انطلق البحث في دراسته لآليات التجديد اللغوي من مفاهيم الآنية والزمانية synchronic et diachronic، واللسان والكلام Langue et parole، واعتباطية الدليل اللغوي باعتبارها تمثل مدخلاً رئيسياً إلى هذه الدراسة.

أما ما يتعلق بآليات التجديد اللغوي فقد سعى البحث إلى إبراز علاقتها بمفهوم المبادئ، كما وجه اهتمامه إلى أهم قواعد التوليد المضمنة في الدروس والمتمثلة في التوليد الصوتي والصرفي والدلالي والتوليد بالافتراض.

ولا شك أن هذا البحث المعجمي في الدروس قد ساعدنا على التوصل إلى العديد من النتائج الجديدة التي لم يكن بالإمكان التوصل إليها في ظل الدراسات التي تقتصر على توضيح الجوانب البنيوية.

1 - تمهيد

يُعدّ كتاب دروس في اللسانيات العامّة (Cours de linguistique générale) لفاردينان دي سوسير (Ferdinand de Saussure) شاهداً من شواهد تطوّر العلم اللساني؛ فقد وردت فيه مصطلحات كثيرة استعملها سوسير بمعنى، ثمّ تطوّرت الدراسات اللسانية فأكسبتها مفاهيم جديدة تختلف عمّا وُجد عنده؛ لذلك تغيّرت نوعيّة الاهتمام بالدروس بداية من النصف الثاني من القرن العشرين؛ فلم نعد نجد تلك البحوث التمجيدية، وأصبحت البحوث التي تهتمّ بالدروس بحوثاً نقدية وتقييمية لأفكار سوسير، كما أكدت بعض الدراسات أنّه لا جدوى من دراسة كتاب سوسير، ولاسيّما بعد الأزمة التي عرفتھا البنيويّة وظهور المدرسة التوليدية التحويلية⁽¹⁾.

على أنّ وجهة النظر هذه لم تؤثر كثيراً في الدراسات اللسانية الحديثة ولم تصرف الباحثين عن مواصلة البحث في الدروس؛ فقد بدأنا نسمع في السنوات الأخيرة حديثاً عن العودة إلى سوسير من خلال كثير من الندوات والكتب والمقالات الصادرة حديثاً⁽²⁾.

لكنّ هذه العودة لا تعني أنّ لسانيات العصر الحديث ستكون لسانيات سوسيرية، إنّما هي عودة تؤكد ضرورة إعادة قراءة الدروس على ضوء ما توصّلت إليه اللسانيات الحديثة من نتائج. وفي هذا الإطار يتنزّل بحثنا في آليات التجديد اللغوي؛ فهو ينطلق ممّا توصّلت إليه الدراسات المعجمية الحديثة études lexicologiques باعتبار أنّ من يهتم بدراسة المعجم لا يمكنه إغفال التغيرات التي تطرأ على المفردات في فترة زمنية محدّدة؛ لأنّ " من خصائص الدوال والمداليل التي يُكوّن اجتماعها الأدلة اللغوية ألا تستقر على الدوام، فهي قد تنقل من مواضعها المعجمية فتتحوّل دوالّ عن مدلولاتها الأصلية أو تحوّل مدلولات عن دوالها الأصلية وتسند إلى غيرها؛ بل قد تبلى دوالّ ومدلولات ببلى المراجع التي ترتبط بها"⁽³⁾.

وقد كان سوسير مدركاً لأهميّة دراسة الوحدة المعجمية على المستوى

الآني، وهو ما تجلّى في بحثه في مكونات الدليل اللغويّ وفي نظام الوحدات المعجميّة. بيد أنّ هذا الانتظام في المعجم لم يُبطل بالنسبة إليه خاصيّة التحوّل فيه؛ إذ لم يقتصر بحثه في الوحدة المعجميّة على دراستها دراسة آنية ترتبط بنظامها فحسب، إنّما حاول دراستها دراسة زمنيّة تبحث في آليات تجديدها، فهو يعتبر "أنّ مفهوم الوحدة لن يتبلور تمام التبلور ما لم ندرسه في كلا مظهره: مظهره القار ومظهره التطوريّ"⁽⁴⁾. ولأجل ذلك يُمكن تناول وحدات اللسان من منظورين مُتعارضين: منظور نظام الوحدات في ذاتها، ومنظور علاقتها بالزمن.

وعليه سنبحث في أهمّ المفاهيم التي مثلت المنطلق النظريّ الذي اعتمده سوسير في بحثه في التجديد اللغويّ كما سندرس آليات هذا التجديد مثلما تبلورت في دروس في اللسانيّات العامة.

2 - أهمّ المفاهيم المرتبطة بالتجديد اللغويّ

لا يُمكن لدراسة تتخذ من التجديد اللغويّ عند سوسير موضوعاً لها أن تغفل البحث في بعض المفاهيم والقضايا التي تمثل مدخلاً رئيسياً إلى هذه الدراسة؛ لذلك فإننا سننطلق في دراستنا للتجديد اللغوي من الأفكار والمفاهيم السوسيريّة التالية:

- اللسان والكلام.
- الآنية والزمنيّة.
- اعتباريّة الدليل اللغويّ.

2 - 1 - اللسان والكلام (Langue et parole) :

تهدف دراستنا لثنائيّة اللسان والكلام إلى فهم كيف أنّ ظاهرة التجديد اللغويّ تبدأ عفويّة، ثم تتسع شيئاً فشيئاً لترسّخ في التجربة الجماعيّة؛ ذلك أنّ توليد الوحدات المعجميّة عند سوسير يكمن في تلك العلاقة التلازميّة الرابطة بين اللسان والكلام.

فاللسان هو القسم الاجتماعي من اللغة الخارج عن إرادة الفرد؛ "لأنّ الفرد الواحد غير قادر على تغييره أو على تحويله وهو لا يوجد إلا بمقتضى نوع من التعاقد يتم بين أعضاء المجموعة البشرية الواحدة" (5)؛ لذلك شبه سوسير هذا اللسان بالمعجم توزّع نسخه المتماثلة بين الأفراد؛ "فهو شيء ما موجود في كلّ دماغ من تلك الأدمغة على حدة، ومع ذلك فهو مشترك بينها جميعاً، مودع لدى أصحابها دون أن يكون لمشيئتهم في ذلك أيّ دخل" (6).

على أنّ تعريف سوسير للسان بأنه مشترك بين الجماعة اللغوية وبأنّ الفرد الواحد عاجز عن تغييره قد يحمل على الاعتقاد بأنه ثابت لا يتغير، في حين أنّ اللسان يتغير ويتطوّر باستمرار بمفعول الكلام.

لقد عرّف سوسير الكلام بأنه "عمل فرديّ يقوم على الإرادة والذكاء" (7)، فهو ملكة خاصة بكلّ فرد، و"يحتوي على :

أ - تأليفات فردية خاضعة لإرادة المتكلمين.

ب - أفعال تصويّتيّة إرادية وضرورية لإنجاز هذه التأليفات" (8).

وإنّ للكلام باعتباره ظاهرة فردية تأثيراً كبيراً في تطوّر اللسان؛ ذلك أنّ "بذور جميع التغيرات إنّما تكمن في الكلام" (9)، و"الارتسامات الحاصلة عندنا بالاستماع إلى الغير هي التي تتغير من عاداتنا اللغوية" (10).

لكنّ أثر الكلام في التجديد اللغويّ ليس أثراً مباشراً، "فليس كلّ ما يجدد في الكلام من ابتكارات يكتب له نفس القدر من النجاح... فلا يمكن أن تدخل هذه الابتكارات مجال دراستنا وملاحظتنا إلا متى قبلتها المجموعة" (11)؛ لذلك حدّد سوسير طورين أساسيين لكل ابتكار لغويّ :

1 - طوراً أوّل يبرز فيه الابتكار لدى الأفراد، فكلّ تغيير يكون منطلقه عدداً محدوداً من الأشخاص قبل أن يدخل في الاستعمال العام.

2 - طوراً ثانياً يصبح فيه الابتكار ظاهرة تابعة لسان ممثلة في مظهرها الخارجي لما هي عليه في الطور الأوّل إلا أنّ المجموعة قد تبنتها.

ومن هنا نفهم كيف أنّ اللسان والكلام وإن كانا في الظاهر منفصلين؛

فهما مُتصلان، فاللسان ضروريّ لكي يفهم الكلام، والكلام ضروريّ بدوره لكي يوجد اللسان ويتطوّر؛ لأنّه "لا يدخل في اللسان شيء ما لم يُجرب في الكلام فجميع الظواهر التطوريّة إنّما أصلها نطاق الفرد" (12).
وقد اعتمد سوسير لدراسة هذه الظواهر التطوريّة منهجاً محدداً تجلّى من خلال بحثه في ثنائيّة الآنيّة والزمنيّة.

2 - 2 - الآنيّة والزمنيّة (synchronie et diachronie) :

إنّ لكلّ اللغات الطبيعيّة تاريخاً يُمكن إعادة صياغته وتحديد معالمه، وذلك برسم مُختلف المراحل والقواعد التي مرّت بها والتي تفسّر التحوّلات التي عرفتها عبر عدد من الحقب المتتالية، وقد كانت الدراسات اللسانية طيلة القرن العشرين تكتفي بالبحث في القضايا المتعلقة بتطوّر المفردات، أمّا مع سوسير فقد تمّ تأكيد أهميّة الدراسة العلميّة لكيفيّة انتظام الوحدات اللغويّة في زمن محدّد مقتطع من السلسلة الزمنيّة قبل البحث في التغيّرات الطارئة عليها (13).

وقد أكّد سوسير ضرورة التمييز بين مصطلحي الآنيّة والزمنيّة، وتشير الآنيّة إلى حالة من حالات اللسان وهو بصدد أداء وظيفته في زمن معيّن (14)، وتعني الزمنيّة مرحلة من مراحل تطور اللسان.

وإنّ لهذا التمييز بين الآنيّة والزمنيّة أهميّة منهجيّة ونظريّة؛ ذلك أنّه يعبر عن التقابل بين نوعين رئيسيين من اللسانيّات :

(أ) اللسانيّات الآنيّة: "ونهتمّ فيها بالعلاقات المنطقيّة والنفسيّة الرابطة بين عناصر متواجدة مكوّنة لنظام قائم كما يدركها وعي جماعيّ واحد" (15).

(ب) اللسانيّات الزمنيّة: "ونهتمّ فيها -على عكس ذلك- بالعلاقات الرابطة بين عناصر متتالية لا يدركها وعي جماعيّ واحد ويعوّض بعضها بعضاً" (16).

ويرى سوسير أنّه إذا نظرنا إلى الظواهر اللسانية من الزاويتين الآنيّة والزمنيّة في آن واحد فإنّها ستبدو متفرقة وغير قابلة للترتيب والتنظيم ولا يمكن لمجال معرفيّ واحد أن يدرسها بمفرده، لذلك يُمكن القول إنّ للظواهر اللسانية في نظر سوسير نظامين يجب الفصل بينهما؛ لأنّهما متعارضان تعارضاً مطلقاً (17).

أما ما يتعلق بالربط بين جملة من الحالات الآتية للوصول إلى الزمانية فقد مثل له سوسير بلعبة الشطرنج⁽¹⁸⁾، فكما أنّ الذي يهّمنا في المقام الأوّل في أثناء لعبنا للشطرنج هو وضع القطع الحالي على الرقعة والبحث عن مكان جديد لننقل إليه القطعة وليس المراحل السابقة لذلك الوضع⁽¹⁹⁾، كذلك الأمر بالنسبة إلى اللسان فلا يهّمنا ما سبق لكن يهّمنا ما هو حاضر أمامنا ويقوم بوظيفته لدى الإنسان المتكلّم. وبالإضافة إلى ذلك يرى سوسير أنّ تحويل قطعة شطرنج من حالة إلى أخرى مستقلّ في تطوّره، وكذلك الشأن بالنسبة إلى اللسان؛ إذ إنّ كلّ مرحلة مستقلة عن الأخرى، فاستبدال وحدات لغويّة بأخرى هو بمنزلة انتقال من آتية إلى آتية.

وقد تعرّض هذا الفصل بين اللسانيات الآتية واللسانيات الزمانية إلى كثير من الانتقادات في الدرس اللساني الحديث؛ إذ يرى كثير من الباحثين مثل غيلبار (Guilbert) وياكوبسون (Jakobson) ومارتيني (Martinet) أنّ بحث سوسير في التجديد اللغويّ اقتصر على اللسانيات الزمانية، أمّا اللسانيات الآتية فقد كانت دراسته لها بمعزل عن التغيّرات اللغويّة.

لقد انطلق غيلبار (Guilbert)⁽²⁰⁾ من اعتبار سوسير أنّ "دراسة حالة من حالات اللسان يؤوّل بنا عملياً إلى أن نهمل تلك التغيّرات الطفيفة على غرار ما يفعل الرياضيون عندما يهملون في بعض عملياتهم الحسابية الكميات المتناهية في الصغر"⁽²¹⁾ للتأكيد أنّ موقف سوسير فيه الكثير من التبسيط الذي يمكن أن ينطبق - إلى حدّ ما - على التركيب والصوتية؛ لأنّ تغيّرهما يتطلب مدّة زمنية طويلة، لكنّه لا يمكن أن ينطبق على المعجم؛ لأنّ الوحدات المعجميّة تتغيّر باستمرار لارتباطها بتجربة الجماعة اللغويّة⁽²²⁾.

أمّا ياكوبسون⁽²³⁾ (Jakobson) فقد أكّد في السياق نفسه أنّ التغيّر في بداياته هو ظاهرة آتية، لذلك يجب أن يشمل التحليل الآنيّ التغيّرات اللغويّة، بل إنّ التغيّرات لا يمكن أن تفهم إلا على ضوء التحليل الآنيّ⁽²⁴⁾.

ولمزيد تأكيد وجهة نظر ياكوبسون اقترح مارتيني (Martinet) مفهوم الآتية

(Synchronie dynamique)⁽²⁵⁾ التي تُمكننا من دراسة تطوّر اللسان في مرحلة زمنية محدّدة⁽²⁶⁾.

على أنّ هذه الانتقادات الموجهة إلى سوسير في هذا المجال لا تمثل تغييراً جذرياً وعميقاً لجوهر الفكر السوسيريّ، فصحيح أنّ سوسير ميّز بين الدراسة الآنيّة والدراسة الزمانية للسان، وأكد أنّ الدراسة الآنيّة ينبغي ألا تهتم بالماضي، كما رأى أنّ من واجب اللسانيّ الذي يريد أن يدرك حقيقة لغويّة "أن يضرب صفحاً عن جميع الأمور التي أحدثتها؛ أي أن يتجاهل الزمانية"⁽²⁷⁾، بيد أنّ ذلك لا يعني أنّه لم يتوصّل إلى أنّ اللسان يتطوّر باستمرار، أو أنّه ألغى البحث في التجديد اللّغويّ ضمن الدراسة الآنيّة.

وفي الواقع، فإنّ ما ألغى من الدراسة الآنيّة للغة هو الماضي باعتباره يُمثل جملة المعارف التي تمّت إعادة صياغتها من قبل اللسانيّين لتفسير لغة من اللغات. وإنّ هذه المعارف ليست في مُتناول المتكلّمين الذين تقتصر معرفتهم اللسانية على النظام اللّغويّ الواقعيّ الحاضر، ولأنّ الذات المتكلّمة لا تدرك الماضي، رأى سوسير ضرورة إقصائه من الدراسة الآنيّة للسان باعتبار "أنّ أوّل ما يشدّ الانتباه عند دراسة الظواهر اللّغويّة هو أنّ تعاقبها في الزمن أمر لا وجود له بالنسبة إلى المتكلم، فالتكلم يجد نفسه دائماً تجاه حالة لغويّة ما"⁽²⁸⁾. ولم تكن للدراسة الآنيّة "إلا وجهة نظر واحدة هي وجهة نظر جمهور المتكلمين"⁽²⁹⁾.

وإذن، فإنّ سوسير - انطلاقاً من اعتباره أنّ الدراسة الآنيّة للسان دراسة ينبغي أن تنطلق من وجهة نظر المتكلمين - رأى أنّه لا بد من صرف النظر عن ماضي هذا اللسان، لأنّه يمثل معرفة لا يُمكنهم التوصل إليها وهو من اختصاص اللسانيّ⁽³⁰⁾، ومن هنا يُمكن أن نفهم سبب إقصاء سوسير للماضي من الدراسة الآنيّة.

أمّا بالنسبة إلى تقسيم الدراسة اللسانية إلى دراسة آنيّة وأخرى زمانية، فهو لا يعني أنّ سوسير أهمل دراسة التجديد اللّغويّ على المستوى الآنيّ في مرحلة زمنية محدّدة، وقصرها على المستوى الزمانيّ؛ أي بالبحث في تطوّر المفردات

عبر حقب زمنية متباعدة؛ ذلك أنه كان مدركاً أنّ المفردات تتولد باستمرار، وهو ما يتجلى خاصة في دراسته للقياس (Analogie) الذي أدى إلى وجود مفردات جديدة باعتماد سوابق ولواحق موجودة سلفاً في فترة زمنية محدّدة.

لذلك يمكن القول: إنّ سوسير لجأ إلى تقسيم اللسانيات إلى آنية وزمانية نتيجة تعقد الظواهر اللغوية، فهو - إذن - تقسيم منهجيّ يجب ألاّ يحملنا على الاعتقاد بأنّ التجديد اللغويّ مرتبط بالدراسة الزمانية فحسب؛ لأنّ المفردة تتطور وتتغير باستمرار.

وعلى هذا الأساس يُمكن القول: إنّ سوسير ربط بين مفهوم التجديد اللغويّ وثنائية اللسان والكلام من ناحية؛ وثنائية الزمانية والآنية من ناحية أخرى، على أنّ للتجديد اللغويّ علاقة وطيدة بخاصية أساسية من خصائص الدليل اللغويّ وهي الاعتبارية.

2 - 3 - اعتبارية الدليل اللغوي

يعتبر مبدأ اعتبارية الدليل اللغويّ من أهمّ المبادئ التي بنى عليها سوسير نظريته اللسانية، وقد كان هذا المبدأ مثاراً للكثير من الانتقادات التي لم نتعرض لها في هذه الفقرة؛ لأنّ ما يهمنّا منه هو علاقته بآليات التجديد اللغويّ.

لقد أدمج سوسير مفهوم اعتبارية الدليل اللغويّ في نظريته اللسانية، وإذا تأملنا في هذا المفهوم فإننا سنلاحظ أنّ ما يشدّد عليه ليس الإقرار بالاعتبارية وإنّما أهميته بما هو مبدأ وما يمكن أن يترتب عليه من نتائج خاصة فيما يتعلق بقابلية الدليل اللغويّ للتحوّل أو عدم قابليته للتحوّل؛ ذلك أنّ صفتي اللاتحوّل والتحوّل هما ثمرة الاعتبارية.

2 - 3 - 1 - اللاتحوّل (Immutabilité)

لقد استدعى مفهوم اعتبارية الدليل اللغويّ من سوسير إبداء توضيح حتى لا يُفسّر تفسيراً خاطئاً. ذلك أنّ كلمة "اعتباطي" لا تعني أنّ الدالّ خاضع للاختيار الحرّ للذات المتكلّمة "إنّما تعني "أنّ الدالّ أمر غير مبرّر؛ أيّ أنّه

اعتباطي بالنسبة إلى المدلول وليس به أي رابط طبيعي موجود في الواقع⁽³¹⁾؛ لذلك يبدو الدال مفروضاً على الجماعة اللغوية التي تستعمله وهي لا تستشار في شأنه البتة "فلا الفرد بقادر على تغيير هذا الاختيار ولا الجماعة بقادرة على ممارسة سيادتها على كلمة واحدة"⁽³²⁾؛ لأنها مشدودة إلى اللسان كما هو، فهي تتقبل ما كان مُستعملاً عند الأجيال السابقة وليست لديها القدرة على تغييره، لذلك يبدو اللسان بمنزلة الإرث الذي نرثه عمّن سبقنا "ولئن لم يخضع الدليل لأي قانون آخر سوى قانون اتباع الموروث فذلك لأنه اعتباطي"⁽³³⁾.

إذن، فإنّ من نتائج اعتباطية الدليل اللغوي عدم قابليته للتغير، فيكون الزمن بذلك ضامناً لاستمرارية اللغة، فيجعلها في مأمن من أية محاولة هادفة إلى تغييرها.

على أنّ ذلك يجب ألا يحملنا على الاعتقاد بأنّ الدليل اللغوي - في نظر سوسير - ثابت لا يتغير؛ لأنّ فهمه بهذه الطريقة تحوير لجوهر الفكر السوسيري. فكما أنّ من نتائج اعتباطية الدليل اللغوي عدم قدرة الفرد والجماعة على تغييره، فإنّ من نتائجه كذلك التغير بمفعول الزمن.

2 - 3 - 2 - التحول (Mutabilité)

يمكننا النظر إلى الدليل اللغوي من جهة قابليته للتغير. فكما أنّ الزمن ضامن لاستمراريته فهو مغير له في الوقت نفسه، لذلك "يمكننا من بعض الأوجه أن ننسب إلى الدليل اللغوي صفتي اللاتحوّل والتحوّل في آن"⁽³⁴⁾.

وفي الواقع يجب علينا فهم معنى أنّ الدليل اللغوي يختصّ باللاتحوّل والتحوّل في آن، حتى لا يتبادر إلى أذهاننا أنّ كلام سوسير متناقض. فمعنى قوله إنّ الدليل اللغوي يتميز باللاتحوّل هو أنّه قد تمّ التواضع عليه من قبل الجماعة اللغوية ليستعملوه في كلامهم، ثم تتوارثه الأجيال وتتناقله فلا تكون للفرد ولا للجماعة القدرة على تغييره بصورة إرادية.

على أنّ الدليل اللغوي يختص كذلك بالتحوّل المستمر؛ فاللسان "يتغير أو بالأحرى يتطور بتأثير جميع العوامل التي يمكن أن تؤثر إمّا في الأصوات وإمّا

في المعاني، وهذا التطور حتمي؛ إذ ليس ثمة مثال واحد للغة صمدت في وجهه ويمكن للمرء بعد مضي فترة معينة من الزمن أن يلاحظ ترححات محسوسة في اللسان⁽³⁵⁾.

ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى العلاقات الموجودة بين اللسان والتاريخ السياسي، فإنّ لبعض الوقائع التاريخية الكبرى مثل الغزو الروماني من التأثيرات في كثير من الظواهر اللغوية ما لا حصر له⁽³⁶⁾ "كما أنّ بلوغ طور من الحضارة متقدم يساعد على تطور بعض اللغات الخاصة كلغة القانون والمصطلحات العلمية وغيرها"⁽³⁷⁾.

وقد أكد سوسير ضرورة فهم أنّ الحديث عن التغيّر لا يعني أنّ الأمر يتعلّق بالتغيّرات الصوتية اللاحقة بالدالّ أو التغيّرات المعنوية اللاحقة بالمدلول فحسب؛ لأنّ في هذه النظرة بعض القصور "فهما كانت عوامل التغيّر... فإنّها تفضي دائماً إلى ترحح في العلاقة القائمة بين الدال والمدلول"⁽³⁸⁾.

بهذا يخلص سوسير إلى أنّ اللسان عاجز عن الوقوف ضدّ العوامل التي تحوّل العلاقة بين المدلول والدال من حين إلى آخر، وتلك نتيجة أخرى من النتائج المترتبة عن اعتباطية الدليل اللغوي. ذلك أنّ انتفاء العلاقة السببية بين الدال والمدلول يجعل زححة العلاقة بينهما أمراً ممكناً؛ ممّا يساهم في التجديد اللغوي.

إذن، فإنّ اللسان في تطوّر مستمرّ تتنازعه قوتان، يحاول الاحتفاظ بتوازنه بينهما. والقوتان - كما يرى سوسير - هما :

1 - المحافظة: وهي نزعة طبيعية عند المتحدّثين باللسان تسعى إلى الإبقاء عليه كما عرفوه في جميع أنظمتهم الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية حتى لا يتغيّر.

2 - التغيّر: وهو قوّة تعمل على دفع اللسان نحو التطوّر في جميع أنظمتهم.

وبين هاتين القوتين المتضادتين يقع اللسان في صراع دائم، فإذا تمسك بالقديم المحافظ وحده جمد وتخلف، وإذا ما سمح بالتطوّر من غير حدود

فسيصبح غير منتظم ويتعرض للتشعب والانحثار. وما من شك في أنّ الحالة السليمة للسان هي أن يخضع للتوازن بين هاتين القوتين كي يصل إلى نوع من التطور الذي يرتبط بالقديم وتراثه، ولا يرفض الجديد ومتطلباته؛ إذ لا يمكن للمفردات أن تكون ثابتة إنّما هي في حاجة مستمرة إلى التجديد؛ فاللسان شأنه شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى يخضع لقوانين الحياة وسنن التطور. لذلك فهو يسعى إلى اعتماد كثير من الطرق للاستجابة لمقتضيات التطور والتجديد في بيئته الاجتماعية والفكرية ولسدّ الخانات الفارغة في التعبير عن المفاهيم والأشياء الجديدة التي يعرفها المتكلمون في مختلف عصورهم.

على أنّ عملية التجديد اللغوي ليست اعتباطية أو عشوائية خالية من الانتظام؛ "لأنّ كلّ ما يولد في اللغة من مفردات إنّما يولد بحسب ما تسمح به قواعدها وتتيحه قوانين استعمالها من الوسائل" (39)، كما أنّ هذه القواعد يجب أن تعتمد جملة من المبادئ أقربها اللغويون. لذلك فإننا سننظر في الفقرة الموالية في مدى تمكّن سوسير من التمييز بين المبادئ والقواعد.

3 - القواعد والمبادئ

تعتمد اللغات في التجديد اللغوي خمس عشرة قاعدة⁽⁴⁰⁾، تنتمي إلى خمسة أنواع⁽⁴¹⁾، هي: التوليد الصوتي، والتوليد الصرفي، والتوليد الدلالي، والاقتراض، والتوليد بالارتجال⁽⁴²⁾.

وقد اختلفت نظرة اللغويين إلى هذه القواعد من حيث القبول والرفض. فمن الجدير بالذكر أنّ عدداً كبيراً من الدارسين يقفون من مظاهر التغير موقفاً متشدداً، إذ يعدّون كلّ انحراف عن أنظمة اللغة ودلالات مفرداتها خطأ، وحيثهم في ذلك أنّ المظاهر الجديدة تخالف القواعد والنصوص التي سجلت في كتب اللغة، وارتضاها العلماء الموثوق بهم. لذلك حاول اللسانيون المحدثون تحديد جملة من المبادئ تمثل اختيارات مبدئية وإطاراً موجهاً لمن يريد تحديد القواعد التي يمكن اعتمادها في تجديد الوحدات المعجمية⁽⁴³⁾.

إذن؛ فإن المبادئ تختلف عن القواعد من حيث إنها تحدّد الإطار النظري

العام والمعيار الذي يمكن اعتماده في تحديد قواعد توليد الوحدات المعجمية الجديدة، كما أنها تفتح أبواب الشرعية اللغوية لكثير من المفردات الجديدة.

وقد دفعتنا هذه الأهمية التي يكتسبها تحديد المبادئ إلى البحث في مدى تمكن سوسير من التمييز بين القواعد والمبادئ، وإنّ من أهمّ المفاهيم التي يمكن أن تنير السبيل أمامنا لمعرفة وجهة نظر سوسير فيما يتعلق بالقواعد والمبادئ، مفهوم القانون (Loi)؛ ذلك أنّ اللسان يخضع - في نظره - لقوانين مماثلة للقوانين المسيّرة للجماعات، ومن أهمّ الخصائص المميزة لهذه القوانين، اللزومية والشمولية (Impérative et générale)؛ أي أنّها مفروضة وتشمل كلّ الحالات⁽⁴⁴⁾؛ لذلك حاول سوسير البحث في مدى وجود قوانين تحكم الظواهر التطورية فتوصل إلى أنّ "للأحداث الزمانية دائماً طابعاً عرضياً وخصوصياً"⁽⁴⁵⁾، وقد استدلّ على ذلك بتحوّل دلالة الكلمة الفرنسية "poutre" ومعناها "فرس" إلى معنى القطعة من الخشب، وعلّق على ذلك بقوله: "فليس ذلك سوى حادث طارئ من جملة الأحداث التي يسجلها تاريخ لغة من اللغات"⁽⁴⁶⁾. وقد استثنى سوسير من ذلك التغيرات الصوتية؛ فلاحظ أنّ المفردات التي لها خاصية صوتية مشتركة، قد أصابها التغيّر نفسه، وذلك في وقت معيّن وفي منطقة معيّنة، لذلك فهو يقرّ بأنّه لا يوجد أكثر من ميدان التغيرات الصوتية موافقة للتعريف الذي عرّف به كلمة قانون⁽⁴⁷⁾.

وتبعاً لهذا فإنّ مفهوم القانون لا ينطبق على عملية توليد الوحدات المعجمية في كلّ الحالات؛ لذلك فإنّ سوسير عندما يبحث في القياس أو الإلصاق أو الاشتقاق لا يتحدّث عن قوانين إنّما ينظر فيها باعتبارها عوامل أو طرقاً لتولّد الوحدات المعجمية. كما أنّه لم يحاول التمييز بينها بتقسيمها إلى قسم أوّل يندرج في إطار المبادئ وقسم ثانٍ ينتمي إلى القواعد. فهو لم يؤسّس عمله وفق منهجية تحاول دراسة القواعد والمبادئ دراسة منفصلة، كما أنّ طرق التوليد كانت مفرقة وموزّعة، وهذا يدلّ في نظرنا على أنّه لم ينظر إلى المسألة نظرة شمولية معمقة مستوفية لمختلف أبعادها وجوانبها. ولعلّ ما يدعم رأينا هذا

غموض المفاهيم المعتمدة من قبل سوسير والتي كانت سبباً رئيسياً من أسباب عدم تمكنه من التوصل إلى دراسة آليات التجديد اللغوي دراسة متكاملة.

لا يمكن لأيّ جهاز نظريّ لعلم من العلوم أو مبحث من المباحث أن يكون قوياً إلا إذا كان الجهاز المصطلحيّ والمفهوميّ الذي يبنى عليه قوياً أيضاً⁽⁴⁸⁾؛ فلا يمكن للجهاز المفهوميّ المعبر عند سوسير عن "نظرية التجديد اللغوي" أن يكون واضحاً إلا إذا كانت نظرية التجديد اللغويّ نفسها واضحة في ذهنه.

لقد اعتمد سوسير جملة من المفاهيم للدلالة على التجديد اللغويّ من قبيل التغيّر (Changement)، والتطور (Evolution)، والتجديد (Innovation) والابتداع (Création).

والحقيقة أنّ الباحث لا يكاد يظفر برأي واضح أو قاعدة عامة يمكن اعتمادها لتعريف هذه المفاهيم؛ ذلك أنّ سوسير كان يعتمد في تحديد المفردات الجديدة على علمه التام باللغات الحديثة والقديمة، ومن ثمّ فليس أمامنا لتحديد هذه المفاهيم وفهمها إلا طريقتان :

أ - الأوّل هو النظر في نماذج مختلفة من المفردات المولدة وفي تعليق سوسير عليها.

ب - الثاني هو مناقشة بعض الآراء النظرية التي ذكرها سوسير لتحديد بعض المعاني المتصلة بالتوليد على ضوء ما تسفر عنه ملاحظة المفردات المولدة.

ويقتضي التغيّر في نظر سوسير أن تعوّض صيغة قديمة صيغة جديدة. وينطبق هذا المفهوم على الجانب الصوتي⁽⁴⁹⁾ والدلاليّ، لذلك أطلق سوسير على التجديد الصوتيّ اسم التغيرات الصوتية وعلى التجديد الدلاليّ اسم التغيرات الدلالية. أمّا التجديد أو الابتداع فهو أن تبقى الصيغة القديمة إلى جانب الصيغة الجديدة ويظهر ذلك في مستوى ما سماه سوسير بالقياس⁽⁵⁰⁾.

وإلى جانب هذه المصطلحات نلاحظ أنّ سوسير استعمل مصطلح التطور

في سياق حديثه عن جلّ مظاهر التجديد اللغويّ، وهو يدلّ على تغيّر تدريجيّ يؤدّي إلى تحوّلات متلاحقة، ويشير إلى تغيّرات أو ظواهر جديدة تعني أنّها تسير على نسق منتظم أو تتحوّل من طور إلى طور⁽⁵¹⁾.

وإذن فإنّ سوسير لم يؤسّس جهازاً نظريّاً ومصطلحيّاً دقيقاً في دراسته للتجديد اللغويّ، على أنّه بحث في طرق هذا التجديد، وتتمثّل في التغيّرات الصوتيّة (Changements phonétique)، والقياس (Analogie) والإلصاق (agglutination)، والتأصيل الشعبيّ (Etymologie populaire).

4 - التوليد الصوتيّ

نقصد بالتوليد الصوتيّ توليد وحدات معجميّة جديدة انطلاقاً من جملة من التغيّرات الصوتيّة⁽⁵²⁾، وقد اعتبر سوسير أنّ هذه التغيّرات الصوتيّة تغيّرات منتظمة انتظاماً مطلقاً⁽⁵³⁾، ويقصد بذلك أنّ التحوّل عندما يصيب صوتاً محدداً ينجم عنه تغيّر يصيب بكيفية واحدة جميع الكلمات التي يرد فيها الصوت المعنيّ بالأمر⁽⁵⁴⁾؛ ففي اللاتينية - على سبيل المثال - تصبح كل سين واقعة بين حركتين راء في عصر لاحق "من ذلك genesis و asena وقد أصبحتا generis و arena"⁽⁵⁵⁾، وفي الألمانية تسقط الهاء كلما توسطت كلمة وكانت بين حركتين من ذلك leihen و sehen وقد آلتا إلى lein و seen وتكتبان leihen و sehen⁽⁵⁶⁾.

على أنّ سوسير وضع جملة من القيود لمثل هذه التغيّرات؛ لأنّ ما يتغيّر ليس جنس الصوت إنّما هو الصوت كما يرد في ظروف مُعيّنة من جوار صوتيّ وتنبير وغيرهما، لذلك أكد وجود نوعين من الظواهر الصوتيّة التي ينتج عنها تولّد وحدات معجميّة جديدة. الأولى تلقائيّة أو عفويّة "وهي التي تكون ناتجة عن علّة داخلية"⁽⁵⁷⁾ وهي - بحسب تعبيره - نادرة جداً، أمّا الثانية فتعاملية وتكون ناتجة عن صوت آخر فأكثر⁽⁵⁸⁾.

وإنّ النظر في النماذج المختلفة من المفردات المولّدة عن طريق التغيّرات الصوتيّة، يُظهر لنا أنّ سوسير كان مدركاً أنّ هذه المولدات تابعة دلاليّاً للأصول

التي تفرعت عنها؛ أي أنّ التوليد الصوتي لم يكن مرتبطاً بالتوليد الدلالي إنّما بقيت دلالة هذه الوحدات المعجمية الجديدة هي نفسها لم تتغير. كما اعتبر سوسير أنّ أثر هذه التغيرات الصوتية لا حدّ له؛ لأنّه من السذاجة الاعتقاد أنّ المفردة تتطوّر إلى حدّ معيّن ثم تقف عنده لا تتجاوزه⁽⁵⁹⁾، وبالإضافة إلى ذلك فإنّ التغيرات الصوتية يمكن أن تطرأ على أي نوع من أنواع الدلائل سواء كان ذلك صفة أو اسماً أو غيرهما.

على أنّ ما نلاحظه من خلال دراسة سوسير للتغيرات الصوتية أنّه وجّه اهتماماته إلى البحث في الكثير من القضايا والمسائل المهمّة، من قبيل انتظام هذه التغيرات وقبورها وأسبابها والنتائج الناجمة عنها، لكنّه لم يتمكن من تحديد القواعد التي يمكن أن تكون أساساً للتوليد الصوتي.

فقد اهتم سوسير بمظاهر التغير الصوتي وحاول تطبيقها على الكثير من اللغات القديمة والحديثة، لكنّ هذه المظاهر ليست مهمّة في دراستنا للتوليد الصوتي؛ لأنّ ما يعنينا منها ما يُمكن أن يكون قاعدة تتولّد بها وحدات معجمية جديدة.

وقد حاولت الدراسات اللسانية الحديثة تحديد جملة من القواعد والقوانين الصوتية التي ينتج عنها تولد وحدات معجمية جديدة. وإنّ من قواعد توليد الوحدات المعجمية الجديدة قواعد صوتية محضاً مثل الإبدال (Mutation) والقلب المكاني (Métathèse)، والتماثل (Assimilation)، والتباين (Dissimilation) والإقحام (Intrusion)، "وهو إدخال صوت غير أصلي في تأليف الوحدة المعجمية الصوتي"⁽⁶⁰⁾.

وعلى هذا الأساس يُمكن القول إنّ سوسير لم يتمكن من تحديد قواعد التوليد الصوتي التي تؤدي إلى توليد وحدات معجمية جديدة؛ لكنّه كان مدركاً لما للتوليد الصوتي من أثر في تولد الدلائل اللغوية، وهو يرى - بالإضافة إلى ذلك - أنّه "إذا كان للعامل الصوتي - في غالب الأحيان - دور ما في التطور فإنه غير كاف بمفرده لتفسير ذلك التطور برّمته"⁽⁶¹⁾. وهو ما يتضح من خلال دراسته للتوليد الصرفي والتوليد الدلالي والاقتراض.

5 - التوليد الصرفي

يرتبط التوليد الصرفي بظهور وحدات معجمية جديدة من جراء عمليات صورية يتحكم فيها عاملان :

الأول: مبعثه الحاجة إلى التوحيد والاتساق بوضع ألفاظ جديدة على قياس ألفاظ تنتمي إلى القاعدة؛ مما يسهم في ضمّ النظير إلى نظيره ومؤالفة الشبيه إلى شبيهه.

والآخر: مبعثه الحاجة إلى التعبير للتمكن من سدّ الخانات الفارغة في اللغة، وهو ما يتكفل به الاشتقاق بآلياته المختلفة؛ من قبيل الإلصاق الذي ذكره سوسير.

5 - 1 - الاشتقاق والقياس (Dérivation et analogie)

يُعدّ الاشتقاق من القواعد الأساسية المشهورة في التوليد الصرفي والصلة بين القياس والاشتقاق وثيقة؛ لأنّ الاشتقاق هو "صوغ وحدة معجمية ذات بنية صرفية بسيطة من أصل ما" (62)، وذلك عن طريق إضافة السوابق واللواحق. والقياس هو المبدأ الذي تبنى عليه هذه العملية؛ وهو المسوّغ الذي يستند إليه الاشتقاق حتى يصبح المشتق مقبولاّ معترفاً به بين علماء اللغة.

لقد رأينا أنّ سوسير لم يتمكن من التمييز بين المبادئ والقواعد، لذلك لم يخصص باباً لدراسة الاشتقاق بوصفه من آليات التجديد اللغوي، إنّما كان بحثه فيه من خلال دراسة القياس؛ ذلك أنّ الوحدة المولدة باعتماد القياس تعرف بإدماج بناء جديد في السلسلة الموجودة (63)؛ فالصيغة القياسية إنّما هي صيغة صُنعت على منوال صيغة أو صيغ أخرى طبقاً لقاعدة معلومة (64).

ولتفسير كيفية تولد الوحدات المعجمية من خلال ظاهرة القياس اعتمد سوسير الكثير من الأمثلة؛ يمكن أن نذكر منها توليد مفردة (honor)، وقد فسّر ظهورها من خلال المعادلة التالية التي أطلق عليها اسم المتوسطة الرابعة : quatrième proportionnelle

oratore : orator = honorem : X

X : honor

وقد حدّد سوسير ثلاث مراتب لظاهرة القياس :

1 - المفردة الأصلية القديمة مثل (honos)، وهي المثال المنقول الشرعي والموروث⁽⁶⁵⁾.

2 - المفردة الجديدة المُزاحمة للمفردة القديمة : honor.

3 - سلسلة من المفردات تساعد على خلق المفردة الجديدة المزاحمة للقديمة، وهي :

Oratorem : orator = honorem.

ونلاحظ من خلال هذه المراتب التي حددها سوسير لظاهرة القياس أنّ (honos)؛ أي المثال المنقول الشرعي هو الصيغة الوحيدة التي لم يذكرها سوسير في معادلته، ويرجع ذلك إلى أنّه لا دخل لها في ظاهرة القياس التي تسهم في توليد الوحدة المعجميّة (honor)⁽⁶⁶⁾.

ويتضح ذلك أكثر إذا نظرنا في اعتبار سوسير الوحدات المولّدة باعتماد القياس يمكن ألا تُعوّض صيغة سابقة، وقد استدلّ على ذلك بالمفردة répressionnaire التي تم توليدها باعتماد المعادلة التالية :

réactionnaire : réaction : répression س

س = répressionnaire⁽⁶⁷⁾

وإذن؛ فإنّ تعويض صيغة قديمة بأخرى جديدة من أقلّ ما يختص به القياس، وقد بلغ في ذلك مبلغاً جعله كثيراً ما يحدث صيغاً لا تعوّض شيئاً سبقها البتة⁽⁶⁸⁾.

ومن هنا نفهم كيف أنّ الظواهر القياسية في نظر سوسير ليست تغيّرات، وهو يقصد بذلك أنّها ليست تغيّرات بالمفهوم المسند إلى التغيّرات الصوتيّة⁽⁶⁹⁾ ذلك أنّ التغيّرات الصوتيّة لا تتسبّب في توليد وحدة جديدة إلا بعد إلغاء الوحدة السابقة لها، أمّا بالنسبة إلى القياس فإنّ الصيغة الجديدة المولّدة "لا تؤدي - بالضرورة - إلى زوال أختها السابقة لها"⁽⁷⁰⁾.

وإنّ تولد وحدة معجميّة مثل (indécorable) باعتماد القياس يتأسّس من

خلال التأليف بين جملة من العناصر الموجودة سلفاً، لكنها لم تتجمع بعد في وحدة واحدة؛ ذلك أنّ هذه "المفردة موجودة بالقوّة في اللسان سلفاً" (71) وجميع عناصرها موجودة في سياقات من قبيل *décorer* و *décoration*.

فاللسان - إذن - هو الذي يُوفر إمكانية توليد الوحدات المعجميّة بالاعتماد على آلية القياس "وإنجازها بالفعل في الكلام لا وزن له إذا قيس بإمكانية صياغتها" (72).

لذلك يمكن القول: إنّ توليد الوحدات المعجميّة انطلاقاً من القياس واعتماداً على الاشتقاق "يجب أن يكون مسبوqاً بمقارنة لا شعوريّة بين المواد المودعة في كنز اللسان حيث الصبغ المولّدة منضّدة بحسب علاقاتها السياقيّة والترابطيّة" (73).

وإذن؛ فإنّ الإنتاجيّة المعجميّة المعتمدة على القياس هي إنتاجيّة تأليفيّة بالأساس، فهي إنتاج تأليفات جديدة تعتمد في جوهرها على ما يوجد في اللسان من عناصر، وبذلك فإنّ توليد الوحدات المعجميّة الجديدة يتأسّس من خلال إضافة السوابق واللاحق إلى الأسّ.

على أنّ توليد الوحدات المعجميّة باعتماد الاشتقاق لا يسهم في تغيير شكل المفردة فحسب، إذ نلاحظ أنّ له تأثيراً كذلك في دلالتها، بخلاف التغيّرات الصوتيّة التي لا ينتج عنها تغيير في الدلالة؛ ذلك أنّ تغيّر صوت محدّد "لا يطرأ على الكلمات وإنّما يطرأ على الأصوات، والتحوّل إنّما يصيب صوتاً من الصواتم، وهو حدث منعزل مثل جميع الأحداث الزمانيّة" (74).

وإذن؛ فإنّ التغيّرات الصوتيّة هي تغيّرات منعزلة في نظر سوسير بخلاف القياس الذي ينتج عنه تغيّر في الشكل والدلالة، فلئن لم يكن للمعنى والدلالة أيّ دور في الظاهرة الصوتيّة إنّ دوره في القياس شرط ضروريّ" (75).

وإذا قمنا بتحليل معادلة المتوسطّة الرابعة، فسيُتضح لنا أنّ مكونات هذه المعادلة تمّ تحديدها بوساطة المعنى (76)؛ ففي مثال *indécorable* الذي يمكننا فهم كفيّة توليده انطلاقاً من المعادلة *pardonner = impardonnable = décorer*،

أخذ القياس بعين الاعتبار القيمة المعنوية للسابقة "in" وتفيد النفي، وللاحقة "able" التي تفيد القابلية. وإنّ التأليف بين هذه السوابق واللواحق لتوليد وحدة معجمية جديدة "لم يكن ليوجد لو لم يربط الذهن بين الصيغ التي تكوّنه ربطاً أساسه معنى هذه الصيغ" (77).

نستنتج - إذن - أنّ للقياس أهمية كبرى في تولّد الوحدات المعجمية. وبالإضافة إلى القياس أكد سوسير وجود عامل آخر يتسبب في تولّد الوحدات الجديدة وهو عامل الإلصاق.

5 - 2 - الإلصاق (L'agglutination)

والقاعدة الثانية من قواعد التوليد الصرفي هي الإلصاق (78)، وهو تكوين مفردة جديدة مركبة من مفردتين أو أكثر للدلالة على معنى من معاني المفردات المتكوّنة منها، والتوليد بالإلصاق يتم عن طريق توليد وحدة معجمية جديدة من حروف مفردتين أو أكثر.

والإلصاق في نظر سوسير هو التحام عنصرين فأكثر في صلب وحدة لا تتجزأ أو من العسير تحليلها (79).

وقد استعمل سوسير في حديثه عن الإلصاق مصطلح (Processus)؛ أي عملية، ولم يستعمل مصطلح (Procédé)؛ أي طريقة؛ لأنّ هذا المصطلح الأخير يقتضي النية والعزم، في حين "أنّ غياب التعمّد هو صفة من الصفات الجوهرية التي يختص بها الإلصاق" (80).

ويعكس هذا التقابل بين "العملية" و"الطريقة" تقابلاً بين القياس والإلصاق؛ ذلك أنّ الإلصاق هو عملية آلية (Processus mécanique) تتركب فيها العناصر بصورة تلقائية، أمّا القياس فيقتضي عدداً من التأليفات تتطلّب نشاطاً واعياً وإرادة وتعمّداً (81).

وقد ميّز سوسير بين ثلاثة أطوار رئيسية يمرّ بها الإلصاق :

أ - أولها التأليف بين أكثر من مفردة في صلب مركب لفظي واحد.

ب - ثانيها "الإلصاق بآتم معنى الكلمة؛ أي سبك عناصر المركب اللفظي في وحدة جديدة" (82).

ج - وثالثها هو جملة التغيرات التي تجعل عناصر المركب بمنزلة مفردة واحدة.

وعليه، فإنّ التأليف والعملية الآلية هما المصطلحان اللذان اعتمدهما سوسير في تفسيره للإلصاق. فالتأليف بين العناصر المكوّنة للمركب قد يؤدي حتى "إلى انطماس حدود الوحدات الأصلية" (83)؛ أمّا العملية الآلية فهي السبب الرئيسي في تكوّن هذا التلاحم بين العناصر وتقع على مستوى اللسان.

وإذن؛ فإنّ الإلصاق هو عملية تسهم في توليد وحدات معجمية جديدة، وهو لا ينتج إلا كلمات غير قابلة للتحليل والتقسيم (hanc horam / encore)، ويمدّ اللسان بمفردات يستغلّها القياس بدوره لتوليد وحدات معجمية جديدة.

نستنتج - إذن - أن سوسير يعدّ الإلصاق والقياس من العوامل المتسببة في إنتاج الوحدات اللغوية الجديدة. وهو يرى بالإضافة إلى ذلك أنه لا وجود لأية طريقة أخرى لها دور كبير في صياغة وحدات جديدة، لذلك فإنّ المفردات التي يخلّتها المرء اختلاقاً دون استعمال القياس أو حتى ما ينتجه التأصيل الشعبي (Etymologie populaire) من مفردات ليست ذات أهمية كبرى (84).

6 - التأصيل الشعبي (Etymologie populaire)

يميّز علماء اللغة في مسألة الاشتقاق بين مصطلحين: الأوّل هو الاشتقاق (Dérivation) والثاني هو التأصيل (Etymologie)، ويدلّ المصطلح الأوّل مثلما رأينا على الطريقة التي تتكون بها المفردات، وذلك عن طريق إضافة السوابق واللواحق إلى الأسّ، وفي مثل هذه الحالات لا تبقى المفردة على حالها من حيث الاسمية أو الفعلية؛ إذ قد تحوّل هذه الإضافات الفعل إلى صفة أو الفعل إلى اسم.

أمّا المصطلح الثاني "التأصيل" فيبحث في الأصول التي تُشتق منها المفردات داخل عائلة لغوية واحدة. وقد تفرّع عن التأصيل ما أصبح يسمّى

بالتأصيل الشعبي وهو الذي يهتم مجال بحثنا؛ لأنه يمثل آلية من آليات التجديد اللغوي.

ويعني التأصيل الشعبي تحريف المفردات التي لا نألف صيغتها ومعناها، فيُقر الاستعمال هذه التحريفات وتتولد مفردات جديدة. وهو يعمل عمله نوعاً ما كما اتفق ولا يفضي إلا إلى نتائج عشوائية⁽⁸⁵⁾.

وقد ميّز سوسير بين نوعين من أنواع التأصيل الشعبي؛ النوع الأول تؤوّل فيه المفردة تأويلاً جديداً دون أن يتغيّر شكلها، ففي العصور الوسطى اقتبست الألمانية عن الفرنسية مفردة (Aventure)؛ أي مغامرة، وصيرتها أولاً (âbentüre)، ثم (Abenteuer) وقد قرنها ذهنياً بمفردة (Abend)، ومعناها حديث السمر، لكن دون أن يغيروا شكل المفردة إلى حدّ أنهم صاروا في القرن الثامن عشر يكتبونها (Abendteuer)⁽⁸⁶⁾.

أمّا النوع الثاني فهو ناتج عن تغيّر في الصيغة الصرفية للمفردة؛ فبالنسبة إلى الألمانية القديمة حوّرت كلمة (Margarita) اللاتينية الأصل إلى كلمة أخرى هي (Mari-greoz) أي حصاة البحر، وذلك بضمّ كلمتين معروفتين من قبل⁽⁸⁷⁾.

نستنتج من خلال هذين النوعين من أنواع التأصيل الشعبي أنّ التحريف في شكل المفردة أو معناها لا ينشئ فروقاً جوهريّة بين المفردات⁽⁸⁸⁾.

ومن جهة أخرى فقد أكّد سوسير أنّ التأصيل الشعبي لا يعمل إلا في ظروف خاصّة، ولا يتعلق إلا ببعض المفردات النادرة أو الفتيّة أو الأجنبية التي لا يتمثلها المتكلمون إلا تمثلاً منقوصاً⁽⁸⁹⁾. لذلك يمكن القول إنّ لا يكتسي أهمية كبرى في توليد الوحدات المعجميّة، كما لا يمكن عدّه من آليات التجديد اللغوي التي رأينا منها التوليد الصوتي والتوليد الصرفي، نضيف إليهما في الفقرة الموالية التوليد الدلالي.

7 - التوليد الدلالي

تتميّز الدلالة المعجميّة بكونها غير ثابتة؛ لذلك فإنّ علماء اللغة عادة ما يدرسون هذه الظاهرة دراسة مستقلة في نطاق ما يسمونه التغير الدلالي

(Changement sémantique) فيما أنّ اللسان ظاهرة اجتماعية فإنّه يخضع لما يخضع له المجتمع من عوامل التطوّر والتغيير، وهذا التطوّر يصيب اللسان على جميع مستوياته الصوتية والصرفية والدلالية، لذلك يمكن القول إنّ النوع الثالث من أنواع قواعد التوليد الذي سنهتم به بعد التوليد الصوتي والتوليد الصرفي هو التوليد الدلالي، وهذا النوع ليس شكلياً مثل النوعين اللذين ينطلق التوليد فيهما من الوجه الدلالي في الدليل اللغوي، بل إنّ هذا النوع الثالث معنوي؛ لأنّ منطلقه الوجه المدلولي في الدليل.

وقد كان سوسير مدركاً أنّ دلالة المفردة ليست ثابتة إنّما هي في حالة تغيّر مستمر⁽⁹⁰⁾؛ ذلك أنّه كان يعي أنّ البحث في الدلالة يجب أن يقتصر بالبحث في تولدها، لكن يبدو أنّه لم يتمكّن من تحديد قواعد للتوليد الدلالي، بل إنّّه لم يخصّص فصلاً لهذا النوع من أنواع التوليد مثلما هو الشأن بالنسبة إلى التوليد الصوتي أو الصرفي، ويرجع ذلك في نظرنا إلى أنّه وجّه اهتمامه في دراسة الدلالة إلى علم الدلالة الآني، لذلك لم يحاول تعميق النظر في دراسة التوليد الدلالي، ولم يتوصّل إلى قواعد هذا التوليد، فعّد التغيّر في الدلالة عشوائياً وهو يرى أنّه إذا أصبح للمفردة الفرنسية (pouter) ومعناها "فرس" معنى القطعة من الخشب والعارضة، فذلك راجع إلى أسباب خاصة ولا صلة له بالتغيرات الأخرى التي حدثت في الفترة نفسها، وليس ذلك سوى حدث طارئ من جملة الأحداث التي يسجلها تاريخ لغة من اللغات⁽⁹¹⁾.

8 - التوليد بالاقتراض

لقد كانت أنواع التوليد السابقة قائمة على توليد الوحدات المعجمية الجديدة اعتماداً على وسائل اللغة الطبيعية نفسها؛ أي اعتماداً على التغيرات الصوتية أو الدلالية أو التحوّل في الصيغ الصرفية والاشتقاق، لكنّ اللسان لا يمكن أن يكتفي بثروته الخاصة من المفردات كما لا يمكن أن ينجو من تأثير اللغات الأخرى؛ لذلك يمكن القول إنّ ظهور الوحدات المعجمية الجديدة قد يحدث بدخول مفردات من لغات أخرى عن طريق الاقتراض.

وتبعاً لهذا فإن الاقتراض من اللغات الأجنبية هو من الطرق الرئيسية التي ينمو بها اللسان. وقد كان سوسير مدركاً لوجود ظاهرة الاقتراض من اللغات الأجنبية، لكنه لم يعتبره قاعدة من قواعد التوليد ولم يخصص له حيزاً في دروسه بمحاولة تفسيره وتحديد مختلف أبعاده، فلا نكاد نظفر بالحديث عن الاقتراض إلا من خلال بعض الملاحظات أو الاستنتاجات التي توصل إليها بعد تحليل كيفية توليد وحدة من الوحدات المعجمية.

ويُعتمد الاقتراض في نظر سوسير لسد الفراغات الموجودة في لغة من اللغات، فإذا لم تستطع الجماعة اللغوية أن تسد الخانات الفارغة في لغتها بالأصناف السابقة من التوليد فإنها ستلجأ إلى الاقتراض، وقد تدخل مفردة من المفردات لغة شعب من الشعوب بعد أن كانت غير موجودة فيها مع دخول الشيء الذي تدل عليه تلك المفردة⁽⁹²⁾ فتضطر بذلك إلى اعتماد الاقتراض، من ذلك "أن نبات القنب لم يعرف في البلدان الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط إلا في زمن متأخر، ثم عرف في زمان لاحق في بلدان شمال أوروبا، وكلما دخلت هذه النبتة بلداً دخل معها اسمها"⁽⁹³⁾.

أما فيما يتعلق بصلة المفردة المقترضة بنظام اللغة، فإن سوسير يرى "أن المفردة المقترضة لا تعتبر مقترضة متى درست في صلب النظام، فلا وجود لها إلا من حيث علاقاتها وتقابلها مع المفردات التي ترتبط بها، مثلها في ذلك مثل أي دليل محلي آخر"⁽⁹⁴⁾؛ أي أن هذه المفردة المقترضة تدمج في نظام اللغة فندرسها بالطريقة نفسها التي ندرس بها بقية المفردات.

9 - خاتمة

لقد ميّز سوسير في دراسته للغة بين الدراسة الآنية والدراسة الزمانية، فتوصل إلى أن الدلائل اللغوية تتغير وتتطور باستمرار، وقد كان بحثه في التجديد اللغوي مندرجاً ضمن الدراسة الزمانية وكذلك الآنية للغة. كما أن الكلام (parole) كان المنطلق في هذا التجديد؛ ذلك أن توليد وحدة معجمية ما يبدأ فردياً ثم يتسع شيئاً فشيئاً ليترسخ في التجربة الجماعية ويصبح جزءاً لا يتجزأ من لسان جماعة لغوية ما.

وقد نسب سوسير إلى الدليل اللغوي صفتي اللاتحوّل والتحوّل في آن، فهو يختص باللاتحوّل؛ لأنّه تمّ التواضع عليه من قبل أفراد الجماعة اللغوية، ثمّ تتوارثه الأجيال فلا تكون للفرد ولا للجماعة القدرة على تغييره بصورة إرادية. على أنّ الدليل اللغوي يتميّز كذلك بالتحوّل؛ لأنّه يتغيّر ويتطوّر بتأثير جميع العوامل التي يمكن أن تؤثر إمّا في الأصوات وإمّا في المعاني، وقد توصّل سوسير نتيجة لذلك إلى أنّ الألسنة تلجأ إلى وسائل وطرق متعدّدة لإنماء ثروتها اللغوية سواء عن طريق التوليد الصوتي أو الصرفي أو الدلالي أو عن طريق الاقتراض، وتؤدي كلّها إلى توليد وحدات معجميّة جديدة.

على أنّ ذلك لا يعني أن سوسير تمكّن من التمييز بين القواعد والمبادئ، فما نجده في الدروس لا يمثل منهجيّة في التجديد اللغوي ذات قواعد نظريّة دقيقة مبنية على جملة من المبادئ تمّ تحديدها مسبقاً لتكون منطلقاً نظرياً يُبنى عليه التطبيق. وهو ما تبيناه من خلال دراستنا للتوليد الصوتي والصرفي والدلالي والتوليد بالاقتراض.

وإذن؛ فإنّ نظريّة سوسير اللغوية لم تكن من أولوياتها دراسة التجديد اللغويّ عامّة والمعجميّ خاصة، ويمكن أن نُرجع ذلك إلى اهتمام سوسير بالدراسة الآنيّة للغة وليس بالدراسة الزمانيّة التطوريّة؛ ذلك أنّ النظرة الآنيّة للغة جعلته لا يُولي أهمية كبرى لدراسة قواعد التوليد دراسة مستفيضة بتصنيفها وبالتمييز بينها وبين المبادئ.

الهوامش والمراجع

- (1) يرى بوكاي وكذلك ملنار أنّه لا علاقة لسوسير بما يُسمى أزمة المدرسة البنويّة، ينظر:
 - Bouquet (S.): Introduction à la lecture de Saussure, Paris: Payot, 1997, p V, VII.
 - Milner (J.-C.): « Retour à Saussure », Lettre sur tous les sujets, Le perroquet, N°12, 1994, p 15,17.
- (2) ينظر حول أهميّة العودة إلى سوسير في الدرس اللسانيّ الحديث،
 - « Retour à Saussure », p 3,19.
 - Choi (Y.-Ho.): « Le retour à Saussure », Cahiers Ferdinand de Saussure: Librairie Droz, n°52, 1999, p 89,98.

- (3) ابن مراد، إبراهيم: مقدمة لنظرية المعجم، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 9.
- (4) Saussure (Ferdinand de.): Cours de linguistique générale, 4ème éd, Edition critique
préparé par Tullio de Mauro, Paris: Payot, 1995. p 248,
ودي سوسير، فاردنان: دروس
في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي - محمد الشاوش - محمد عجينة، طرابلس:
الدار العربية للكتاب، 1985، ص 270.
- (5) Cours de linguistique générale, p 31. / دروس في الألسنية العامة، ص 35.
- (6) Cours de linguistique générale, p38. / دروس في الألسنية العامة، ص 42.
- (7) Cours de linguistique générale, p30, 31. / دروس في الألسنية العامة، ص 35.
- (8) Cours de linguistique générale, p38. / دروس في الألسنية العامة، ص 42.
- (9) Cours de linguistique générale, p138. / دروس في الألسنية العامة، ص 150.
- (10) Cours de linguistique générale, p32. / دروس في الألسنية العامة، ص 41.
- (11) Cours de linguistique générale, p138. / دروس في الألسنية العامة، ص 150.
- (12) Cours de linguistique générale, p231. / دروس في الألسنية العامة، ص 253.
- (13) Niklas-Salminen (A): La lexicologie, Paris: A.Colin, 1997, p 43.
- (14) Dubois (J.) et al : Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Montréal: Larousse-Bordas, 1999, p462.
- (15) Cours de linguistique générale, p140. / دروس في الألسنية العامة، ص 152.
- (16) Cours de linguistique générale, p140. / دروس في الألسنية العامة، ص 152.
- (17) Cours de linguistique générale, p129. / دروس في الألسنية العامة، ص 141.
- (18) Cours de linguistique générale, p126, 127. / دروس في الألسنية العامة، ص 138، 139.
- (19) وقد أكد سوسير في هذا السياق أنه "ليس للذي يكون قد تتبع جميع أطوار المقابلة أدنى فضل
في فهمها على أحد الفضولين جاء ينظر ما وصلت إليه حالة اللعبة في الفترة الحاسمة. وإذا
أردنا أن نصف وضع القطع في هذه المرحلة لم نكن في حاجة البتة إلى أن نذكر بما حصل
قبل ذلك بلحظات معدودات". Cours de linguistique générale, p 126, 127. / دروس في
الألسنية العامة، ص 139.
- (20) Guilbert (L.): La créativité lexicale, Paris: Larousse, 1975, p 32,33. Cours de linguistique
générale, p126, 127. / دروس في الألسنية العامة، ص 158.
- (21) La créativité lexicale, p 32,33.
- (22) Jakobson (R.) et Halle (M): "Phonologie et phonétique", Essais de linguistique gén-
érale, Paris: Éditions de Minuit, 1963, p103, 149.
- (23) Jakobson (R.) et Halle (M): "Phonologie et phonétique" Essais de linguistique génétale,
Paris: Editions de Minuit, 1963, p103, 149.

- (24) - "Phonologie et phonétique", p136.
- (25) - Martinet (A.): Evolution des langues et reconstruction, Paris : PUF, 1975, p 7.
- (26) - Mejri (S.): La néologie lexicale, Tunis: publications de la Faculté des Lettres de la Mannouba, 1995, p19.
- (27) Cours de linguistique générale, p117. / دروس في الألسنية العامة، ص 129.
- (28) Cours de linguistique générale, p117. / دروس في الألسنية العامة، ص 129.
- (29) Cours de linguistique générale, p128. / دروس في الألسنية العامة، ص 140.
- (30) - Choi (Y-Ho.): Le problème du temps chez Ferdinand de Saussure, Paris : L'Harmattan, 2002, p 96.
- (31) Cours de linguistique générale, p101. / دروس في الألسنية العامة، ص 113.
- (32) Cours de linguistique générale, p104. / دروس في الألسنية العامة، ص 116.
- (33) Cours de linguistique générale, p108. / دروس في الألسنية العامة، ص 120.
- (34) Cours de linguistique générale, p108. / دروس في الألسنية العامة، ص 120.
- (35) Cours de linguistique générale, p111. / دروس في الألسنية العامة، ص 122.
- (36) Cours de linguistique générale, p40. / دروس في الألسنية العامة، ص 44.
- (37) Cours de linguistique générale, p41. / دروس في الألسنية العامة، ص 45.
- (38) Cours de linguistique générale, p109. / دروس في الألسنية العامة، ص 121.
- (39) ابن مراد، إبراهيم : مسائل في المعجم، بيروت : دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 46.
- (40) مقدمة لنظرية المعجم، ص 163.
- (41) لقد بذل كثير من الباحثين جهوداً كبيرة في تحديد قواعد التوليد بمحاولة حصرها؛ لذلك نلاحظ وجود بعض الاختلافات في عدد هذه القواعد وفي قبولها، على أنه يمكن القول بوجود إجماع على أن الوحدات المعجمية الجديدة تولد عن طريقتين أساسيتين، هما :
أ - عن طريق تحويل بنية المفردة الصوتية أو الصرفية، وذلك بالاشتقاق أو النحت أو الاقتراض، وقد ينتج عن هذه الطريقة تغيير في البنية فقط أو في البنية والدلالة في الوقت نفسه.
- ب - عن طريق تحويل المعنى أو نقل دلالة وحدات موجودة فعلاً، ويحدث ذلك عندما تعطى مفردات معنى جديداً.
- (42) مسائل في المعجم، ص 46. وينظر أيضاً تطبيق هذه القواعد على اللغات الهندية الأوروبية :
La créativité lexicale, p 58, 102.
- (43) من أهم المبادئ في العربية السماع والقياس.
- (44) Cours de linguistique générale, p130. / دروس في الألسنية العامة، ص 142.
- (45) Cours de linguistique générale, p132. / دروس في الألسنية العامة، ص 144.

- (46) Cours de linguistique générale, p132. / دروس في الألسنية العامة، ص 144.
- (47) Cours de linguistique générale, p133. / دروس في الألسنية العامة، ص 145.
- (48) مسائل في المعجم، ص 64.
- (49) "إنّ التغير الصوتي لا يحدث صيغة جديدة إلا وقد ألغى الصيغة السابقة لها". الدروس، ص 224 / ص 246.
- (50) "في حين أن التغير الصوتي لا يحدث صيغة جديدة إلا وقد ألغى الصيغة السابقة لها. . . فإن الصيغة الجديدة المتولدة عن القياس لا تؤدي بالضرورة إلى زوال أختها السابقة لها " Cours de linguistique générale, p224. / دروس في الألسنية العامة، ص 246، 247.
- (51) Cours de linguistique générale, p224. / دروس في الألسنية العامة، ص 245، 246.
- (52) تندرج دراسة سوسير للتوليد الصوتي في إطار ما سماه بعلم الصوتيات Phonétique الذي يبحث - في نظره - في تطور الأصوات، وقد أصبحت الدراسات اللسانية الحديثة تقسم علم الصوتيات إلى أنواع منها الصوتيات الآتية والصوتيات الزمانية.
- (53) Cours de linguistique générale, p198. / دروس في الألسنية العامة، ص 218.
- (54) Cours de linguistique générale, p198. / دروس في الألسنية العامة، ص 218.
- (55) Cours de linguistique générale, p198. / دروس في الألسنية العامة، ص 219.
- (56) Cours de linguistique générale, p198. / دروس في الألسنية العامة، ص 219.
- (57) Cours de linguistique générale, p199. / دروس في الألسنية العامة، ص 220.
- (58) Cours de linguistique générale, p199. / دروس في الألسنية العامة، ص 220.
- (59) Cours de linguistique générale, p208. / دروس في الألسنية العامة، ص 229.
- (60) مقدمة لنظرية المعجم، ص 39.
- (61) Cours de linguistique générale, p196. / دروس في الألسنية العامة، ص 216.
- (62) مقدمة لنظرية المعجم، ص 143.
- (63) البكوش، الطيب؛ والماجري، صالح: في الكلمة في النحو العربي وفي اللسانيات الحديثة، تونس: دار الجنوب للنشر، 1993، ص 71.
- (64) Cours de linguistique générale, p221. / دروس في الألسنية العامة، ص 243.
- (65) Cours de linguistique générale, p224. / دروس في الألسنية العامة، ص 246.
- (66) - Gadet (f): Saussure une science de la langue, Paris: PUF, 1990, p 109.
- (67) Cours de linguistique générale, p225. / دروس في الألسنية العامة، ص 247.
- (68) Cours de linguistique générale, p225. / دروس في الألسنية العامة، ص 247.
- (69) - Introduction à la lecture de Saussure, p 156.

- (70) Cours de linguistique générale, p224. / دروس في الألسنية العامة، ص 247.
- (71) Cours de linguistique générale, p227. / دروس في الألسنية العامة، ص 250.
- (72) Cours de linguistique générale, p227. / دروس في الألسنية العامة، ص 250.
- (73) Cours de linguistique générale, p227. / دروس في الألسنية العامة، ص 249.
- (74) Cours de linguistique générale, p198. / دروس في الألسنية العامة، ص 218.
- (75) Cours de linguistique générale, p226. / دروس في الألسنية العامة، ص 248.
- (76) - Introduction à la lecture de Saussure, p 162.
- (77) Cours de linguistique générale, p226. / دروس في الألسنية العامة، ص 249.
- (78) إنَّ ما سماه سوسير إصاقاً (Agglutination) أصبح يسمى في الدراسات اللسانية الحديثة التي تعنى باللغات الهندية الأوروبية تركيباً (Composition).
- (79) Cours de linguistique générale, p242. / دروس في الألسنية العامة، ص 264.
- (80) Cours de linguistique générale, p242. / دروس في الألسنية العامة، ص 264.
- (81) Cours de linguistique générale, p224. / دروس في الألسنية العامة، ص 266.
- (82) Cours de linguistique générale, p243. / دروس في الألسنية العامة، ص 265.
- (83) Cours de linguistique générale, p244. / دروس في الألسنية العامة، ص 266.
- (84) Cours de linguistique générale, p242. / دروس في الألسنية العامة، ص 264.
- (85) Cours de linguistique générale, p238. / دروس في الألسنية العامة، ص 260.
- (86) Cours de linguistique générale, p239. / دروس في الألسنية العامة، ص 261.
- (87) Cours de linguistique générale, p239. / دروس في الألسنية العامة، ص 262.
- (88) Cours de linguistique générale, p240. / دروس في الألسنية العامة، ص 262.
- (89) Cours de linguistique générale, p241. / دروس في الألسنية العامة، ص 263.
- (90) Cours de linguistique générale, p308. / دروس في الألسنية العامة، ص 338.
- (91) Cours de linguistique générale, p132. / دروس في الألسنية العامة، ص 144.
- (92) Cours de linguistique générale, p308. / دروس في الألسنية العامة، ص 338.
- (93) Cours de linguistique générale, p308. / دروس في الألسنية العامة، ص 338.
- (94) Cours de linguistique générale, p42. / دروس في الألسنية العامة، ص 64.